

٢٧

اعتقار

أبي عبد الله الذهلي
محمد بن يحيى بن عبد الله
(٢٥٨هـ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

وفيه

ثلاث رسائل في:

مجملة اعتقاد أهل السنة والأثر

التعريف بصاحب العقيدة

الاسم: محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي.

الكنية: أبو عبد الله.

المولد: (١٧٢هـ).

الوفاة: (٢٥٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

ثناء العلماء عليه:

قال ابن أبي حاتم: كتب أبي عن محمد بن يحيى بالري وهو ثقة صدوق، إمامٌ من أئمة المسلمين، وثقه أبي وسمعه يقول: هو إمام أهل زمانه. وقال النسائي: ثقة مأمون.

وقال ابن خزيمة: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي إمام عصره، أسكنه الله جنته مع محبيه.

وقال ابن أبي داود: حدثنا محمد بن يحيى وكان أمير المؤمنين في الحديث.

مصادر الترجمة:

«الجرح والتعديل» (١٢٥/٨)، و«تهذيب الكمال» (٦١٧/٢٦)،

و«السير» (٢٧٣/١٢).

الحقيقة الأولى

أصول السنة واعتقاد السلف

مجمل العقيدة:

اشتملت هذه العقيدة على ذكر أصول السنة واعتقاد السلف التي أجمعوا عليها، وعلى أن من خالف واحدة منها فليس من أهلها.

مصدر العقيدة:

استخرجت هذه العقيدة من كتاب «مختصر الحجة على تارك المحجة» لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي المتوفى سنة: (٤٩٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

وقد اعتمدت على نسخة خطية من الكتاب كما تقدم التعريف بها.

وقد قابلتها بالمطبوع (٣٨٤) (٢٩٨/٢) الذي نشرته مكتبة أضواء السلف عام (١٤٢٥هـ).

وعند مقابلي وقفت على بعض الفروقات فأثبت ما في المخطوط.

❦ قال أبو الفتح المقدسي رَحِمَهُ اللهُ فِي «مختصر الحجة على تارك المحجة»:

قال أبو عمر أحمد بن محمد بن حفص الحيري: أَمَلَى عَلَيْنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ قَالَ: السُّنَّةُ عِنْدَنَا:

١ - الإِيْمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ.

وهو قولُ الميثاق، عليه عهدنا أهل العلم.

٢ - وَأَنَّ الْأَعْمَالَ، وَالْفَرَائِضَ، وَأَعْمَالَ الْجَوَارِحِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ ﷻ أَجْمَعَ مِنَ الْإِيْمَانِ.

٣ - وَأَنَّ الْقَدْرَ^(١) خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ ﷻ، قَدْ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ.

عَلَّمَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا الْعِبَادَ مَا هُمْ عَامِلُونَ، وَإِلَى مَا هُمْ صَائِرُونَ، وَأَمْرَهُمْ وَنَهَاهُمْ، فَمَنْ لَزِمَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَطَاعَهُ وَآثَرَهُ؛ فَتَوْفِيقِ اللَّهِ ﷻ، وَمَنْ تَرَكَ أَمْرَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَرَكِبَ مَعَاصِيَهُ فَبُخْذَلَانَ اللَّهُ إِيَّاهُ.

٤ - وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِسْطَاعَةَ قَبْلَ الْفِعْلِ بِالْجَوَارِحِ إِلَيْهِ، إِنْ شَاءَ عَمِلَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَعْمَلْ؛ فَقَدْ كَذَّبَ بِالْقَدْرِ، وَرَدَّ كِتَابَ اللَّهِ ﷻ نَصًّا، وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ لِمَا لَمْ يُرِدْهُ اللَّهُ ﷻ ثَنَاءً.

وَنَحْنُ نَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ ﷻ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ.

وَلَكِنْ نَقُولُ: الْإِسْطَاعَةُ فِي الْعَبْدِ مَعَ الْفِعْلِ، فَإِذَا عَمِلَ عَمَلًا

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَأَنْ قَدْرَ).

بالجوارح من برٍّ وفجورٍ علمنا أنه كان مُستطيعًا للفعل الذي فعل،
فإما قبل أن يفعلَ فإنَّ لا ندري لعلَّه يريدُ أمرًا فيُحالُ بينه وبين ذلك،
والله جلَّ اسمه مُريدٌ لتكوين أعمالِ الخلق، ومَن ادَّعى خلافَ
ما وصفناه فقد وصفَ الله وَعَبَّاهُ بالعجزِ وهلك في الدَّارين ^(١).

(١) ذكر البيهقي - وهو من أئمة الأشاعرة - مختصر هذه العقيدة في كتابه «القضاء
والقدر» كما سيأتي في العقيدة الثانية لما فيها من الموافقة لقول الأشعري:
وأن أحدًا لا يستطيع أن يفعل شيئًا قبل أن يفعله... إلخ.

قال ابن تيمية رحمته الله في «المجموع» (٣٧١/٨): قد تكلم الناس من أصحابنا
وغيرهم في استطاعة العبد هل هي مع فعله أم قبله؟ وجعلوها قولين متناقضين:
فقومٌ جعلوا الاستطاعة مع الفعل فقط، وهذا هو الغالب على مثبتة القدر
المتكلمين من أصحاب الأشعري ومَن وافقهم من أصحابنا وغيرهم. وقومٌ
جعلوا الاستطاعة قبل الفعل، وهو الغالب على الثفاة من المعتزلة والشيعة..
والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة: أن الاستطاعة متقدمة على الفعل،
ومقارنة له أيضًا، وتقارنه أيضًا استطاعة أخرى لا تصلح لغيره. فالاستطاعة
نوعان: متقدمة صالحة للضدين، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل، فتلك هي
المصححة للفعل المجوزة له، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له. اهـ.

وقال أيضًا في «الدرء» (٩٤/٥): والصحيح الذي عليه السلف وأئمة الفقهاء
أنها تكون موجودة قبل الفعل، وتبقى إلى حين الفعل، ولهذا يجوز عندهم
وجود الاستطاعة بدون الفعل كما في حق العصاة، ولولا هذا لم يكن أحد
ممن كفر وعصى الله إلا غير مستطيع لطاعة الله، وهو خلاف الكتاب
والسنة، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ أَيْبَتٍ مَنَ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
[آل عمران: ٩٧]، وقال: ﴿فَأَنفِقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التَّغَابُن: ١٦]، وقال:
﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [المجادلة: ٤]. ومعلوم أنه ليس المنفي
هنا استطاعة لا تكون إلا مع الفعل، فإنه قد يكون حينئذ معنى الكلام: فمن
لم يفعل فعليه صيام شهرين متتابعين، وكذلك يكون الأمر بالتقوى لمن
اتقى، لا لمن لم يتق، وإيجاب الحج على من حج دون من لم يحج وهذا
باطل، فعلم أن المراد استطاعة توجد بدون الفعل، وما كانت موجودة بدون
الفعل أمكن وجودها قبله بطريق الأولى. اهـ.

٥ - والقرآن كلام الله ﷻ غير مخلوقٍ مِن جميع جهاتِهِ وحيث يتصرّف مِن الوجوه كلّها، وكلامُهُ منه وليس شيءٌ منه مخلوقًا.

٦ - وَمَن زَعَمَ أَن كَلَامَ اللَّهِ مَخْلُوقًا فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ فِي اللَّهِ شَيْئًا مَخْلُوقًا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَنْ هَذَا قَالَ اللَّهُ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ففصلَ الخَلْقَ مِنَ الأَمْرِ، وبأمرِهِ خَلَقَ الخَلْقَ وكَوَّنَ الأشياءَ.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

فمن زَعَمَ أَن ﴿كُن﴾ الذي به كَوَّنَ الخَلْقَ مخلوقة فقد كفرَ.

٧ - وَمَن وَقَفَ فَقَالَ: (لا أقولُ مَخْلُوقٌ ولا غير مخلوقٍ) كان مَحِلُّهُ مَحِلٌّ مَن زَعَمَ أَنَّ القرآنَ مخلوق.

٨ - وَمَن تَكَلَّمَ فِي اللَّفْظِ فَقَدْ بُدِّعَ؛ لَأَنَّهُ اخْتَرَعَ شَيْئًا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ السَّلَفُ؛ إِلَّا رَجُلٌ مِّنْ أَهْلِ عَصْرِنَا كَانَ يَنْتَحِلُ الْحَدِيثَ يَقَالُ لَهُ: (الكرائيسي) فنُقِلَ كلامه إلى إمامنا أبي عبد الله أحمد بن حنبل رحمته الله فبدَّعَهُ، وأنكر عليه أشدَّ الإنكار، وأمرَ بمُبايَنَتِهِ ومُجانِبَتِهِ، ونهى عن مُجالسَتِهِ، فماتَ مُتَهَلِّكًا خائبًا مخذولًا.

ونحن نستوفق الله بتوفيقه، ونستهديه بهداه فإنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، ومتى ما تكلم في اللفظ انشعب عليه وارتبك فيه، فلم يتخلّص المراد منه، وخيف عليه الفتنة.

٩ - وقد قال رسول الله ﷺ: «لا تُمارُوا في القرآن؛ فإن المراءَ فيه كُفْر»^(١).

(١) حديث صحيح، وقد تقدم تخريجه في العقيدة (٧) للإمام أحمد رحمته الله.

١٠ - وقال عبد الله بن عمرو: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ قَوْمًا يَتَدَارُونَ فِي الْقُرْآنِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا، ضَرَبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، فَلَا تُكَذِّبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، مَا عَلِمْتُمُوهُ فَقُولُوهُ، وَمَا جَهِلْتُمْ فَكَلُمُوهُ إِلَى عَالِمِهِ»^(١). - يقول: إلى الله جل ذكره..

١١ - قالت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَلَا: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨] «هَمَّ الَّذِينَ عَنِ اللَّهِ ﷻ فَاحْذَرُوهُمْ»^(٢).

١٢ - وقال ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] ويقول الرَّاَسَخُونَ فِي الْعِلْمِ: آمَنَّا بِهِ^(٣).

١٣ - قال ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: لَا تَضْرِبُوا الْقُرْآنَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ؛ فَإِنْ ذَلِكَ يُوقِعُ الشَّكَّ فِي قُلُوبِكُمْ^(٤).

١٤ - وقال أبو موسى: مَنْ عَلِمَ عِلْمًا فَلْيُعَلِّمِهِ النَّاسَ، وَإِيَّاهُ وَأَنْ يَقُولَ مَا لَا يَعْلَمُ؛ فَيَكُونَ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ، وَيَمْرُقَ مِنَ الدِّينِ^(٥).

وأشبهاء لهذه الأشياء كثيرة مما قد ذكره الأسلاف من أهل العلم، والخوض فيه والتنازع.

١٥ - ولا يجب التَّلَفُظُ^(٦) فيما لم يُحِطَ عِلْمًا بِهِ مِنَ الْمُسْكَلَاتِ الَّتِي لَمْ يَتَقَدَّمْنَا فِيهَا إِمَامٌ، وَلَا الْخَوْضُ فِيهِ، فَإِنَّهُمْ

(١) رواه أحمد (٦٧٤١).

(٢) رواه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٦٨٦٩). وانظر: «الإبانة الصغرى» (٣٣).

(٣) رواه الطبري في «التفسير» (١٨٣/٣). وقال في «الفتح» (٢١٠/٨): رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس. اهـ.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٧٩٤)، والخلال في «السنة» (١٩٥٣).

(٥) «الحجة في بيان المحجة» (١٠٣٩).

(٦) في الأصل: (التيقظ).

كانوا أعلم بالتنزيل والتأويل، وعنهم أخذنا هذا، وبه نعتقد، فأعاذنا الله وإياكم من مضلات الفتن.

١٦ - وأن نسمع ونطيع لولاة الأمر، مع حُبِّ لأصحاب رسول الله ﷺ كلهم، ولا نرى شقَّ العصا، مع النصيح للجماعة في السرِّ والعلانية.

١٧ - وأن المُتقدِّم من أصحاب رسول الله ﷺ: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب رضون الله عليهم أجمعين.

١٨ - ولا نُكفر أحدًا من أهل القبلة بذنْب، ولا نشهد عليهم بشركٍ إلَّا مَنْ كان من جهم وأصحاب جهم.

١٩ - ونُفوض ما غابَ عنا من الأمور إلى الله ﷻ.

٢٠ - وأن نقطع بالذنوب العصمة من عندنا، ونرجو لمحسن أمة محمد ﷺ، ونخاف على مُسيئهم، ونستغفر لمذنبهم، ونقبل علانيتهم، ونكل سرائرهم إلى الله ﷻ.

ولا ندخل مُحسنهم^(١) جنة بإحسان، ولا نارًا بذنْب حتَّى يكون الله جلَّ ثناؤه هو يحكم بينهم يوم الفصل وهو أحكم الحاكمين.

٢١ - وأن الجهاد ماضٍ من يوم بعث الله نبيه ﷺ، لا يضره جور جائر، ولا عدل عادل حتَّى تقوم الساعة.

٢٢ - وأن أفعال العباد جميعها من خيرٍ وشرٍّ مخلوقة مسطورة في اللوح المحفوظ، ومن زعم أنها غير مسطورة فقد كفر؛ لأنه ردَّ كتاب الله تعالى نصًّا؛ قال الله تعالى: ﴿وإن من قريّةٍ إلَّا نحن

(١) في الأصل: (لمحسنهم).

مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ أَلْفِكَمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا ﴿٥٨﴾ [الإسراء: ٥٨].

فإذا قال ذلك فقد ردَّ نصَّ كتاب الله تعالى وكفر.

وقد قال جلَّ ثناؤه: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٦١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٦٢﴾﴾ [البروج: ٢١، ٢٢].

ونظيره أيضًا: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌّ ﴿٥٣﴾﴾ [القمر: ٥٣].

وقال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَّعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا ﴿٦١﴾﴾ [الأحزاب: ٦].

٢٣ - وإن ترك الصَّلَاةَ كفرٌ للحديث المأثور عن رسول الله ﷺ من وجوه: «ليس بين العبد والكُفر إلَّا ترك الصَّلَاةِ»^(١)، هذا المعنى وألفاظهم مختلفة.

٢٤ - وأن العشرة رضي الله تعالى عنهم في الجنَّة للحديث المأثور عن رسول الله ﷺ.

٢٥ - وأن الرَّجَمَ حقٌّ واجبٌ على مَنْ زنا وقد أُحصِنَ بالحمل والاعتراف، فقد صحَّ عن رسول الله ﷺ والخلفاء رضي الله تعالى عنهم بعده.

٢٦ - وأن الجنَّة والنَّار مخلوقتان.

٢٧ - قد قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لقد عُرِضَتْ عليَّ الجنَّة والنَّارُ في عرضِ هذا الحائط وأنا أُصَلِّي فلم أرَ كاليوم في الخير والشرِّ»^(٢).

(١) رواه أحمد (١٤٩٧٩)، ومسلم (١٥٩) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٤٦٢١)، ومسلم (٦١٩٣).

- ٢٨ - وقال ﷺ: «دخلت الجنة فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ، وإذا ترابها المسك»^(١).
- ٢٩ - وقال ﷺ: «بينما أنا في الجنة فرأيت فيها قصرًا، فقلت: لمن هذا القصر؟ فقيل: لعمر رضي الله عنه»^(٢).
- ٣٠ - وقال ﷺ: «رأيت النار فإذا فيها أخو بني الدعد»^(٣).
- ٣١ - وقال ﷺ: «رأيت النار [إذا] فيها صاحبة الهرّة»^(٤).
- ٣٢ - [وقال ﷺ]: «وقالت الجنة: يا رب، مالي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس ومساكينهم؟ قال: وقالت النار: أوثرت بالجبارين والمتكبرين. فقال جل ثناؤه: أنتما خلق من خلقي»^(٥).
- فمن زعم أنهما غير مخلوقتين، أو إن كانتا مخلوقتين فإنهما يفنيان كما يفنى سائر الخلق؛ فقد كذب من زعم هذا وأنكر الملة.
- ٣٣ - وأن الله يرى في الآخرة بالأبصار، يراه أهل الجنة، فأما من سواهم من بني آدم فلا، والحجة في ذلك أحاديث ماثورة عن رسول الله ﷺ.
- قيل له: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟.. الحديث^(٦).

(١) رواه البخاري (٣٤٩)، ومسلم (٣٣٤).

(٢) رواه البخاري (٣٢٤٢)، ومسلم (٦٢٧٨).

(٣) رواه أحمد (٦٤٨٣ و ٦٧٨٤)، والنسائي (١٤٩٦)، والحديث صححه ابن خزيمة (١٣٩٢).

(٤) رواه البخاري (٧٤٥)، ومسلم (٢٠٥٧).

(٥) رواه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٧٢٧٧).

(٦) رواه البخاري ومسلم، وقد تقدم تخريجه في عقيدة الشافعي رحمه الله.

٣٤ - وفيما يروى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

قال: النَّظَرُ إِلَىٰ وَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ ﷻ^(١).

٣٥ - وفيما رُوي عن رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحدٍ إلَّا سيكلمه الله يوم القيامة ليس بينه وبينه تُرْجُمان»^(٢).

وإنما عنى بذلك أهل التوحيد، وإن كان فيهم من استوجب العقوبة؛ لأن مصيرهم بعد العقوبة الجنة، والله جل ثناؤه عفو كريم يعفو عمن يشاء ويُعَذِّبُ مَنْ يشاء.

٣٦ - وأن لله مائة اسم غير واحد، فإنه وتر يحب الوتر، من أحصاها دخل الجنة. يؤثر ذلك عن النبي ﷺ^(٣).

وقال الله ﷻ في مُحْكَم كتابه العزيز: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فمن آمن بهذا وصدَّق به؛ فقد أفلح ولزم أمر الله تعالى. ومن كذَّب به بتأوُّل، أو احتجاج في إبطاله؛ فقد ضلَّ وزاغ عن الحق، وهلك في الدارين إلَّا أن يتوب توبة نصوحًا، يعلم الله تعالى من قلبه أنه مُفَارِقٌ لهذه الأهواء راجعٌ إلى الحق، وبالله التوفيق.

(١) رُوي مرفوعًا عن النبي ﷺ كما سيأتي في عقيدة (٥١) ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ اللهُ. وروي عن السلف آثار كثيرة في تفسير هذه الآية قد خرجتها في كتاب «السنة» لعبد الله (٤٢٤ - ٤٢٦ و ٤٥٣، ٤٥٧ و ٤٦٥ - ٤٧١).

(٢) رواه البخاري (٦٥٣٩)، ومسلم (٢٣١١).

(٣) رواه البخاري (٢٧٣٦)، ومسلم (٦٩٠٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

٣٧ - وأن الإيمان بهذه الأحاديث المأثورة عن رسول الله ﷺ في رؤية الربّ جلّ وعلا يوم القيامة.

٣٨ - والقدر.

٣٩ - والشفاعة.

٤٠ - وعذاب القبر.

٤١ - والحوض.

٤٢ - والميزان.

٤٣ - والرجم.

٤٤ - والنزول.

٤٥ - والحساب.

٤٦ - والجنة والنار.

ونحوها من الأحاديث، والتصديق بها لازم للعباد أن يؤمنوا

بها.

العقيدة الثانية

مجل اعتقاد أهل السنة والأثر

مجل العقيدة:

اشتملت هذه الرسالة على ذكر مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة، وهي تعتبر مختصرة من العقيدة الأولى.

مصدر العقيدة:

استخرجت هذه العقيدة من كتاب «القضاء والقدر» للبيهقي. وقد اعتمدت على نسخة خطية من هذا الكتاب وهي من المكتبة السليمانية بإستنبول برقم: (١٤٨٨). وهي بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية برقم: (٨٤٤). وقد قابلتها بالمطبوع (٨٣٣/٣) مكتبة الرشد.

صورة من المخطوط

فارجع ما يكون ان لم يكن ما تريد مع اخبرنا ابو عبد الله السلام
اجزاء الى المن محمد بن عبد الله المومني تعالى معشايان محمد بن اسحق بن
سعتا بمطابقة محمد بن يحيى قول السنة عندنا ان لا يخافوا لولا ان
ويقتضيه حجة لايت حالك بناس وعبد الرحمن بن عمر واشهر الراعي سليمان بن

[illegible]

﴿ قال في كتاب «القضاء والقدر»

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: أخبرني أبو الحسن محمد بن عبد الله الجوهري، قال: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن يحيى يقول:

السُّنَّة عندنا:

١ - أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.

وهو قول أئمتنا: مالك بن أنس، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وسفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عيينة الهلالي.

٢ - وأن الأعمال والفرائض وأعمال الجوارح في طاعة الله أجمع من الإيمان.

٣ - وأن القدر خيرَه وشرَه من الله وَعَلَيْكَ، وقد جفَّ القلم بما هو كائن إلى أن تقوم الساعة، علِمَ الله من العباد ما هم عاملون، وإلى ما هم صائرون.

٤ - وأمرهم ونهاهم؛ فمن لزم أمر الله وَعَلَيْكَ وآثر طاعته فتوفيق الله، ومن ترك أمر الله وركب معاصيه فبخذلان الله إياه.

٥ - ومن زعم أن الاستطاعة قبل العمل بالجوارح إليه، إن شاء عمل، وإن شاء لم يعمل؛ فقد كَذَّبَ بالقدر، وردَّ كتاب الله نصًّا، وزعم أنه مستطيع لما لم يردده الله.

ونحن نبرأ إلى الله وَعَلَيْكَ من هذا القول.

ولكن نقول: الاستطاعة في العبد مع الفعل، فإذا عمل عملاً بالجوارح من برٍّ أو فجور علمنا أنه كان مستطيعاً للفعل الذي فعل،

فأما قبل أن يفعلهُ فإنَّنا لا ندري لعلهُ يريد أمراً فيحال بينهُ وبين ذلك^(١).

والله تبارك وتعالى مُريد لتكوين أعمال الخلق، ومن ادَّعى خلاف ما ذكرنا فقد وصف الله بالعجز وهلك في الدارين.

٦ - وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، به خلق الخلق وكوّن الأشياء.

قال الله في مُحكم كتابه: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].
ففصل الأمر من الخلق، فبأمره خلق الخلق قال: ﴿كُنْ﴾ [يس: ٨٢]، فكان.

وكلامه من أمره ليس بمخلوق.

٧ - وأن الله يُرى في الآخرة بالأبصار، يراه أهل الجنة.

بهذا ندين الله بصدق نية، عليه نحيا ونموت إن شاء الله.

٨ - وأن خير الناس بعد رسول الله ﷺ المقدم في التفضيل:

أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي.

(١) تقدم التعليق على هذه المسألة في العقيدة السابقة للمصنف.

الحقيدة الثالثة

مجل اعتقاد السنة والأثر

مجل العقيدة:

وهذه العقيدة للإمام الذهلي رَحِمَهُ اللهُ مختصرة، وهي تعتبر مكمله للعقيدتين السابقتين.

فقد ذكر فيها بعض المسائل التي لم تذكر فيما تقدم.

مصدر العقيدة:

استخرجت هذه العقيدة من كتاب «إعراب القرآن» (٨٨/٥) لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، وقد رواها بإسناده الصحيح عنه.

ولم أقف على من أخرجها غيره.

❁ قال أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس رَحِمَهُ اللهُ فِي «إعراب القرآن»:

حدثنا عبد الله بن أحمد بن عبد السلام، سمعت محمد بن يحيى النيسابوري يقول:

السُّنَّةُ عندنا - وهو قول أئمتنا:

مالك بن أنس، وأبي عبد الرحمن عمرو الأوزاعي، وسفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عيينة الهلالي، وأحمد بن حنبل، وعليه عهدنا أهل العلم -:

١ - أن الله جلَّ وعزَّ يرى في الآخرة بالأبصار، يراه أهل الجنة فأما سواهم من بني آدم فلا.

قال: والحُجَّةُ في ذلك أحاديث مأثورة عن النبي ﷺ أنه قيل له: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟.. وذكر الحديث.

٢ - قال محمد بن يحيى:

وأن الإيمان بهذه الأحاديث المأثورة عن رسول الله ﷺ في رؤية الرب في القيامة.

٣ - والقدر.

٤ - والشفاعة.

٥ - وعذاب القبر.

٦ - والحوض.

٧ - والميزان.

٨ - والدَّجَال.

٩ - والرَّجْم.

١٠ - ونزول الرَّبِّ تبارك وتعالى في كلِّ ليلة بعد النصف أو الثلث الباقي.

١١ - والحساب.

١٢ - والنَّار والجنة أنَّهما مخلوقتان غير فانيتين.

١٣ - وأنه ليس أحد [إلَّا] سيكلمه الله يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان يترجم له، ونحوها من الأحاديث.

١٤ - والتصديق بها لازم للعباد أن يؤمنوا بها.

وإن لم تبلغه عقولهم، ولم يعرفوا تفسيرها؛ فعليهم الإيمان بها والتسليم بلا كيف، ولا تنقيح، ولا قياس؛ لأن أفعال الله لا تشبه بأفعال العباد.

قال أبو جعفر:

فهذا كلام العلماء في كلِّ عصرٍ المعروفين بالسُّنة.

